العدد (4111) السنة الخامسة عشرة - الاثنين (15) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

## الغموض يلفّ الوضع القانوني لـ"تحالف النصر" بعد إغلاق التسجيل

# العبادي يتحالف مع الحشد والحكيم ويثير سخط الصدر

### ■ العامري يقبل بالتسلسل رقم 2 في ائتلاف يضم 30 كياناً

**قد تحمل الساعات المقبلة مفاجآت جديدة تغيّر خارطة تحالفات القوى الشيعية البارزة، بعد ليلة مثيرة قرر فيها حزب الدعوة، أول من أمس، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣ عدم المشاركة بالانتخابات. وما تزال أبواب (تحالف نصر العراق)، الذي أعلن عنه رئيس الوزراء حيدر العبادي في وقت متأخر من ليلة السبت، مفتوحة أمام الانضمام إليه أو الانسحاب منه حتى اليوم الاخير من موعد تقديم أسماء المرشحين للمفوضية في ١٠ شباط المقبل.**

□ بغداد / وائل نعمة

ويجري تحالف (سائرون نحو الإصلاح)، المحسوب على التيار الصدري، مفاوضات للدخول في الحلف الجديد. وهو ما قد يتسبب بإثارة سخط بعض قوى الحشد صاحبة الحضور الأقوى في تحالف العبادي.

وأعلن العبادي، السبت الماضي، عن تشكيله ائتلاف النصر، فيما أشار إلى أن الائتلاف سيمضي قدماً بالحفاظ على النصر.

ودعا العبادي، في بيان أصدره، الكيانات السياسية الى "الانضمام للائتلاف الوطني العابر للطائفية"، مشيراً الى أن "ائتلاف النصر يعمل لكل العراقيين ويعزز وحدة البلاد وسيادتها الوطنية".

### التحالف مع الحشد

ويؤكد النائب علي لفتة المرشدي، رئيس كتلة بدر البرلمانية، "هناك اتفاق مبدئي وتقارب بين قائمة (النصر والإصلاح) التابعة لرئيس الوزراء، وقائمة (الفتح المبين) التي تضم قوى الحشد الشعبي التي أعلنت مؤخراً حلّ أجنحتها العسكرية لدخول الانتخابات".

وكانت مصادر قريبة من أجواء المفاوضات قد كشفت، الجمعة الماضية، عن فشل اتفاق انتخابي بين العبادي، وقوى الحشد الشعبي.

ويقول المرشدي، في تصريح لـ(المدى) أمس، إن "المشكلة الأكبر التي كانت تهدد بانهيار المفاوضات هو الخلاف على الاسم الأول في التحالف الجديد".

ويؤكد رئيس كتلة بدر أن "المشكلة حلّت بأن يكون العبادي الرقم الاول في القائمة ورئيس منظمة بدر هادي العبادي الرقم ٢"، متوقعاً أن يمضي التحالف للمشاركة في الانتخابات.

ويضم (الفتح المبين)، عدة تشكيلات أبرزها، منظمة بدر، والتجمع الشعبي المستقل المقربة من (كتائب حزب الله)، والحركة الإسلامية في العراق كتائب جند الإمام (أحمد الأسدي)، وحركة الصدق والعطاء (العصائب)، وحزب الطليعة الإسلامي (سرايا الخرساني)، وكتلة منتصرون (كتائب سيد الشهداء)، وحركة الجهاد والبناء (سرايا الجهاد)، وتجمع كفى صرخة للتغيير (رحيم الدراجي)، وتجمع عراق المستقبل (بحر العلوم)، وتجمع العدالة والوحدة (عامر الفايز)، كتلة الوفاء والتغيير (إسكندر وتوت)، وحزب الله العراق، والمجلس الأعلى الإسلامي، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة ١٥ شعبان (رزاق ياسر)، وحزب المهنيين للإعمار محمد الدراجي، بالاضافة الى كتائب الإمام علي.

وتسربت، مساء أمس، معلومات عن انضمام كل من (سائرون الى الإصلاح)، الذي يقوده حزب الاستقامة المدعوم صدرياً، الى (تحالف النصر)، فيما انضم (تحالف الحكمة والبناء)، برئاسة عمار الحكيم، على الرغم من تأكيده أنه سيخوض الانتخابات منفرداً.

بدوره يقول محمود الربيعي، المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة عصائب أهل الحق، إن "الباب مازال مفتوحا أمام انضمام أو انسحاب القوى السياسية التي ستدخل ضمنه"، لكنه أكد أن "التحالف بين الفتح والعبادي أصبح رسمياً".

وأكد الربيعي، في تصريح لـ(المدى) أمس، أن "التحالف الجديد، ضم (تحالف الفتح المبين)، الذي يتكون من ٩ قوى رئيسة التي قامت بتأسيسه كحزب، ومن ثم انضمت إليه ٩ قوى أخرى ليصبح ١٨ تشكيلاً، بالاضافة الى تحالف (النصر والإصلاح) التابع لرئيس الوزراء".

### خرق قانوني

ويقول المتحدث باسم أهل الحق إن "العبادي سجل (النصر والإصلاح) كحزب سياسي، قبل أن يتحول الى تحالف بعد انضمام عدد من القوى السياسية إليه".

وانضم الى تحالف رئيس الوزراء كل من كتلة مستقلون، بزعامة حسين الشهرستاني، وتجمع عطاء، التابع لمستشار الامن الوطني ورئيس هيئة الحشد فالح الفياض، الى جانب قوى سنية مختلفة، منها (معاهدون) التابع لرئيس الوقف السني عبداللطيف الهميم، و(الوفاء) برئاسة وزير الكهرباء قاسم الفهداوي، بالاضافة الى شخصيات مستقلة أخرى.

وتحدثت التسريبات عن انضمام (كتلة الفضيلة)، و(تيار الإصلاح) برئاسة وزير الخارجية إبراهيم الجعفري، الى (تحالف نصر العراق)، فضلا عن نواب من نينوى عبد الرحمن اللويزي، وعبدالرحيم الشمري وأحمد الجبوري، الى جانب النائبين مشعان الجبوري وجواد البولاني.

وفي وقت لاحق، أعلن أراس حبيب، زعيم المؤتمر الوطني، انضمامه الى تحالف (نصر العراق)، فيما نفت رئيس حركة إرادة النائبة حنان الفتلاوي أنباء عن انضمام حركتها الى التحالف الجديد.

وأكدت الفتلاوي، في بيان لها، "سندخل الانتخابات منفردين كحركة إرادة لوحدها من دون تحالف كما أعلنا ذلك سابقاً".

ومازال الغموض يلف الوضع القانوني لـ(تحالف النصر)، الذي أعلن عنه بعد يومين من قرار مفوضية الانتخابات إغلاق باب تسجيل التحالفات.

ونفى النائب علي المرشدي علمه فيما لوكان التحالف قد تم تسجيله أم لا. وأشارت بعض التسريبات الى أن "المفوضية مددت التسجيل الى نهاية الدوام الرسمي ليوم الأحد". لكن المفوضية جددت، في بيان لها أمس، إغلاق باب تسجيل التحالفات بنهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الماضي.

وتعليقاً على ذلك، يقول عادل اللامي، الرئيس الاسبق لمفوضية الانتخابات، "إذا صحت أنباء مصادقة المفوضية على التحالف بعد انتهاء المهلة القانونية فإنه سيعتبر أول خرق قانوني بانتخابات ٢٠١٨".

وكانت مفوضية الانتخابات قد أبقت الباب مواربا أمام أقطاب حزب الدعوة لحل خلافاتهم، إذ لم تعلن، كما كان متوقعاً، أسماء التحالفات وعددها بانتهاء الدوام الرسمي ليوم الخميس الماضي، على الرغم من تأكيدها عدم تمديد وقت تسجيل التحالفات.

ويقول محمود الربيعي "يجب الآن تفكيك التحالفين، الفتح المبين والنصر والإصلاح، للإعلان رسمياً عن التحالف الجديد (نصر العراق)".

### الصدر والحكيم

بالمقابل يؤكد القيادي في عصائب أهل الحق أن "تياري الحكمة والصدر، يفاوضان رئيس الوزراء للانضمام الى الحلف الجديد"، مؤكداً أن حزبه "لايمانع بانضمام أي شخصية ما دمت غير فاسدة وليس لها موقف سلبي من مناهضة داعش"، معتبراً أن "مواقف التيارين إيجابية ضد التنظيم الإرهابي".

ويتوقع الربيعي أن "تستمر عملية انضمام الشخصيات والقوى الى التحالف الجديد حتى آخر يوم لمهلة تسجيل أسماء المرشحين في ١٠ شباط المقبل".

وفي وقت لاحق من يوم أمس، وجّه زعيم التيار الصدري انتقادات لاذعة لتحالف العبادي مع قوى الحشد.

وقال الصدر، في بيان نشره مساء أمس، "أعزّي شعبي المجاهد الصابر لما آلت إليه الاتفاقات السياسية البغيضة من تخندقات طائفية مقيتة لتمهد لعودة الفاسدين مرة أخرى وقد عرض علينا الالتحاق ورفضنا ذلك رفضا قاطعاً".

وأضاف الصدر "العجب كل العجب مما سار عليه الأخ العبادي الذي كنا نظن به أنه أول دعاة الوطنية ودعاة الإصلاح.. فعظّم الله أجر المصلحين وعظّم الله أجر الدعاة وعظّم الله أجر كلّ نابذ للطائفية والتحزّب".

وتابع الصدر "أعلن إنني لن أدعم سوى القوائم العابرة للمحاصصة التي يكون أفرادها من التكنوقراط المستقل بعيدة عن التحزب والتخندق الطائفي لتقوية الدولة العراقية الجديدة".

بدوره قال تيار الحكمة في بيان، مساء أمس، انه تم الاتفاق مع العبادي على النزول بقائمة واحدة ضمن الضوابط التالية:

اولا: وطنية التحالف: بمعنى استقطاب قوى وطنية (سنية وشيعية وكوردية) للمضي ببناء التكتل العابر.

ثانيا: تحالف على اساس برنامج هادف لبناء الدولة العراقية.

ثالثا: تحالف تشاركي في اتخاذ القرارات وتحديد المسارات وصنع السياسات.

### العبادي والمالكي

وتأتي هذه التطورات، بعد يوم من قرار حزب الدعوة، ليل السبت، عدم خوض الانتخابات، مع إفساح المجال أمام أعضائه وقياداته للمشاركة بشخوصهم.

ويقول النائب رسول أبو حسنة، عضو كتلة حزب الدعوة، إن "القرار اتخذ على مستوى قيادات الحزب، ولم يكن هناك اجتماع لشورى الدعوة".

ويوضح أبو حسنه في تصريح أمس لـ(المدى) أن "القرار الاخير جاء لتجاوز المشكلة القانونية نظراً لتسجيل حزب الدعوة وتحالف دولة القانون باسم نوري المالكي"، لافتاً الى أن "العبادي والمالكي يمكنهما الآن خوض الانتخابات بشكل منفصل و من دون إشكال قانوني".

بدوره يؤيد الخبير في شؤون الانتخابات عادل اللامي ماذهب إليه عضو حزب الدعوة، ويقول إن "حزب النصر والإصلاح سجل باسم آخر غير العبادي وبذلك لن يمنع اشتراك الأخير ضمن الحزب الجديد". ويضيف أن "المالكي أيضاً يمكنه الآن خوض الانتخابات داخل تحالف دولة القانون كشخص اعتيادي وليس بصفته عضواً في حزب الدعوة".

---

## نواب يرجّحون اعتماد التصويت السرّي لحسم المواعيد

# 70 تعديلاً على قانون الانتخابات ترجّح سيناريو التأجيل

□ بغداد / محمد صباح

أرجأ مجلس النواب، أمس، حسم مواعيد الانتخابات إلى جلسة الخميس المقبل. في هذه الأثناء رجح بعض النواب أن يتم اعتماد التصويت السري تفادياً لإحراج الكتل أمام جماهيرها، لاسيما بعد اتساع دائرة المطالبين بالتأجيل.

وكشفت اللجنة القانونية أنها تسلمت ٧٠ تعديلا مقترحا على قانون الانتخابات، ورأت أن الوقت لا يكفي للانتهاء من هذه المقترحات.

وطالبت القوى الكردية بأن يكون العراق دائرة انتخابية واحدة، واعتماد نتائج المرشح الفائز، بالاضافة الى مطالبتها بعزل محافظة حلبجة عن السليمانية.

وفاتحت مفوضية الانتخابات، في تشرين الثاني الماضي، رئاسة مجلس النواب للتعجيل بتشريع قانوني انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان في مدة لا تتجاوز منتصف شهر كانون الأول الماضي، محذرة من أنّ تأخير تشريعهما سيدفعها للعمل على وفق القانونين النافذين.

ويقول النائب زانا سعيد، عضو اللجنة القانونية إن "اللجنة تسلمت أكثر من سبعين مقترحاً مقدمة من أعضاء وكتل برلمانية تطلب تعديل قانون انتخابات مجلس النواب"، مؤكداً "حاجة اللجنة القانونية لجلسات مطولة لمناقشة هذه المقترحات وتضمينها في مسودة القانون".

وأضاف عضو كتلة الجماعة الإسلامية الكردستانية أن "القوى الكردستانية تطالب بأن يكون العراق دائرة انتخابية واحدة واعتماد نتائج المرشح الفائز وليس القائمة الفائزة وفقاً لتسلسل المرشحين الأعلى أصواتاً، كما تطالب بفصل حلبجة باعتبارها محافظة عن مدينة السليمانية، وتحديد عدد مقاعدها".

واضاف عضو اللجنة القانونية "لا نستطيع حذف أي مقترح وقعه ١٠٠ نائب، لذا لابد من مراجعته ومناقشته في اللجنة القانونية لتضمينه في مشروع قانون انتخابات مجلس النواب".

وشدد على ان "هذه المقترحات ستعرض جميعها للتصويت داخل جلسة التصويت لحسمها".

وأرسلت مفوضية الانتخابات إلى اللجنة القانونية عدة تعديلات مقترحة على قانون الانتخابات من أجل إدخالها على قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ النافذ.

ويؤكد النائب زانا سعيد أن "اللجنة القانونية غير مهيأة لعرض قانون انتخابات مجلس النواب على التصويت"، متوقعا "لجوء الكتل البرلمانية إلى الاقتراع السري للتصويت على مواعيد الانتخابات المقترحة، تفادياً للإحراج أمام جماهيرها".

ويضيف النائب الكردي أن "البرلمان سيصوت في جلسة الخميس المقبل على خيارين، الأول مقترح الحكومة الذي حدد يوم ١٢ أيار المقبل موعداً لإجراء الانتخابات، والمقترح الثاني المقدم من قبل القوى السنية القاضي بتأجيل الانتخابات لفترة لا تقل عن ستة أشهر، أي في ١٢ تشرين الثاني المقبل".

وتجري القوى السنية لقاءات مكثفة مع نظيرتها الشيعية بهدف إقناعها بتأجيل الانتخابات البرلمانية لفترة ستة أشهر، متذرعة بعدم عودة العوائل النازحة إلى مدنها المحررة.

ويؤكد النائب ظافر العاني، القيادي في اتحاد القوى العراقية، في تصريح لـ(المدى)، "هناك عدد كبير من قوى التحالف الوطني مع تأجيل الانتخابات لاعتقادهم بعدم ملاءمة الظروف لإجراء الاقتراع في شهر أيار المقبل". لكن العاني رفض ذكر أسماء المكونات والكتل الشيعية التي تؤيد تأجيل الانتخابات.

ويضيف القيادي في اتحاد القوى "بعد عملية التحالف الانتخابية والارتباك الذي رافقها، باتت كل الأطراف الشيعية ضعيفة وتحاول التخندق والانضمام إلى المجاميع التي تحمل السلاح"، معتبرا أن "هذه التحالفات لم تعط الحافز لأبناء الوسط والجنوب للمشاركة في الانتخابات المقبلة".

ويرى العاني أن "دوافع التأجيل أصبحت أكبر من الماضي بحكم ما تشهده الساحة السياسية من حراك أفرز هذه التحالفات الانتخابية"، متحدثاً عن "عدد غير قليل من الأحزاب والمكونات الشيعية الكبيرة باتت تؤيد تأجيل الانتخابات المقبلة".

ويقول عضو اتحاد القوى ان على "الحكومة الشروع بإعادة النازحين وغلق مكاتب المجاميع المسلحة"، معتبرا أن "مصداقية رئيس الوزراء حيدر العبادي باتت على المحك".

ويشدد النائب ظافر العاني على ان "فرص تأجيل الانتخابات لاتقل عن فرص إجرائها في المواعيد التي حددتها الحكومة في أيار المقبل".

وفي هذا السياق، ناقش رؤساء الكتل البرلمانية، خلال اجتماع عقدوه في القاعة الدستورية، مواعيد الاقتراع وتشريع قانون الانتخابات، وخرج الاجتماع باتفاق على تأجيل طرح التصويت على موعد الانتخابات الى جلسة الخميس بعد أن كان مقرراً طرحه في جلسة الأحد.

ويقول النائب كاظم الشمري، رئيس كتلة الوطنية البرلمانية، في حديث لـ(المدى)، ان "رؤساء الكتل البرلمانية اتفقوا على تأجيل مناقشة قانون انتخابات مجلس النواب إلى جلسة الخميس المقبل والتصويت على المواعيد التي حددتها الحكومة من عدمها".

ويؤكد الشمري "عدم وجود خلافات بين القوى السياسية على تشريع قانون انتخابات مجلس النواب باستثناء مواعيد إجراء الاقتراع"، لافتاً إلى ان "اتحاد القوى السنية وبعض الأحزاب الكردية مع تأجيل الانتخابات المقبلة بسبب النازحين وعودتهم إلى مدنهم".

ولفت الى ان "هذه القوى تطالب بتأجيل لا يزيد على سنة ولا يقل عن ستة أشهر لكن لم تتحدث بعد عن تواريخ محددة".

ويضيف رئيس كتلة إياد علاوي أن "كل هذه الإشكاليات والخلافات ستتم مناقشتها في جلسة الخميس المقبل لاتخاذ القرار المناسب".

ويقول الشمري إن "رؤساء الكتل لم يتفقوا بعد على اعتماد التصويت السري لحسم توقيتات الانتخابات التي ستحدد في جلسة الخميس المقبل".

---

## لجنتان برلمانيّتان: التشريع انتكاسة للامركزيّة وإجحاف

# تعديل قانوني يخفّض أعضاء مجالس المحافظات ويلغي مجالس النواحي

□ بغداد / المدى

صوّت مجلس النواب، أمس، على التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم، ويتضمن التشريع الجديد تقليص أعضاء مجالس المحافظات وإلغاء المجالس المحلية في النواحي.

وقالت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن "البرلمان صوت على مشروع قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المقدم من لجنتي القانونية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم".

وأضاف البيان ان "التصويت جاء بغية معالجة الإشكالات التي كشفها التطبيق العملي لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ولتحديد المقصود بالمناصب العليا والموظف المحلي وتحديد علاقة الوزارات بالحكومات المحلية وتقليص عدد أعضاء المجالس المحلية بما يخدم سير العمل ويقلل النفقات". وأبرز فقرات التعديل هي:

١ - يكون عدد مقاعد مجالس المحافظات هو ١٠ مقاعد ويضاف إليها مقعد واحد لكل ٢٠٠ ألف مما زاد على المليون نسمه.

٢- يكون عدد مقاعد مجلس القضاء ٧ مقاعد ويضاف إليها مقعد واحد لكل ١٠٠ ألف نسمه لما زاد على الـ ٥٠٠ ألف.

٣- إلغاء المجالس المحلية في النواحي وتستمر المجالس الحالية بالعمل لحين ظهور نتائج انتخابات مجالس المحافظات.

٤- ينتخب القائممقام ومدير الناحية من قبل مجلس القضاء.

٥- أعضاء مجالس المحافظات ومجالس الاقضية ومجالس النواحي الحاليون يخيرون بين الإحالة إلى التقاعد ممن تتوفر فيه شروط قانون التقاعد أو الإعادة إلى الوظيفة أو تلتزم وزارة المالية بتوفير درجات وظيفية جديدة ممن ليس لديه وظيفة.

وتعليقاً على هذا التعديل، وصف مقرر اللجنة القانونية النيابية النائب حسن توران إلغاء مجالس النواحي بـ"الانتكاسة للامركزية".

وقال توران، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مجلس النواب في جلسته المنعقدة صوّت على التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي يلغي دور مجالس النواحي في المحافظات".

واعتبر عضو اللجنة القانونية ان "التصويت يعد انتهاكاً لحقوق أبناء النواحي وغبناً تمثيلياً لهم"، مؤكداً ان "حرمان النواحي من التعبير عن احتياجاتها ولا سيما في محافظة كركوك كنواحي يايجي وألتون كوبري وشوان وتازة خورماتو يعد انتهاكاً لمبادئ حقوق الانسان والمواطنة".

وتابع توران ان "اللجنة القانونية تبنت مقترحا لتخويل الحكومة بإصدار تعليمات لتشكيل مجالس النواحي، وهو المقترح الذي لم يمرر في عملية التصويت بمجلس النواب". وشدد على ان "التصويت على التعديل الثالث لقانون ٢١ بصيغته الحالية يعد انتكاسة لمفهوم اللامركزية".

وفي السياق ذاته، قال النائب عبدالرحيم الشمري، رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية، إن "إلغاء مجالس النواحي إجحاف للنواحي".

وأضاف الشمري، في مؤتمر صحافي تابعته (المدى) امس، ان "هذا القانون فيه إجحاف للنواحي، وتم تمريره على الرغم من معارضتنا له"، لافتاً الى ان "الناحية وحدة إدارية مستقلة والتعداد السكني لبعض النواحي أكثر من سكان القضاء".

ودعا رئيس لجنة حقوق الإنسان النواحي الى "الاعتراض على هذا التشريع ضمن السياقات القانونية".